لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

علم وخبر ٢٩/أد

خيمة الأهالي ٢٠١٩/٨/٣٠

"لازم يخلص الحكي ويبلّش الفعل"

"لازم يخلص الحكي ويبلّش الشغل"

أدعوكم للوقوف دقيقة صمت استذكاراً وتكريماً لأرواح الموتى ونزلاء المقابر الجماعية من المفقودين. تحية لأرواح الغائبين الحاضرين من الأهالي. تحية لروح الغائب الحاضر، الصديق غازي عاد.

ظاهرةُ الخطف والفقدان والإخفاء القسري ليست حديثةَ العهد، وليست محصورةً بلبنان. فهي ترتبط بتاريخ الجنس البشري. وقد حصلتْ في العديدِ من دول العالم. هذه الظاهرة هي وليدةُ ممارساتِ أنظمةِ الحكمِ الدكتاتورية، والنزاعاتِ الداخلية والحروب.

في تسعينات القرن الماضي، وبفضل نضالٍ قادته نساءٌ من أميركا اللاتينية، دخلتْ قضيةُ المفقودين والمخفيين قسرياً اهتمامَ القضاء الدولي:

العام ٢٠٠٦، تبلورالإطارُ القانوني لمعالجة هذه الظاهرة والحدِّ من انتشارها عبر المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
العام ٢٠١٠ اتخّذت الجمعية العامّة للأمم المتحدة قراراً بإعلان ٣٠ آب يوما دولياً لضحايا الاختفاء القسري، بدأ الاحتفاءُ به اعتباراً من عام ٢٠١١.

العام ٢٠١٨، صدر في لبنان قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً. تزامنَ صدورُ هذا القانون مع الذكرى الـ٣٦ لولادة لجنة الأهالي. إنها مصادفةٌ لافتة. لكنها بالتأكيد غير مقصودة. فنحن لم نُمنح القانونُ كهديةِ عيد. نحن انتزعناه، بعرق جبينٍ مضنٍ وشاق. عملْنا على مدارِ سنواتٍ حصدتْ وتحصدُ منّا سنوياً عدداً من الأمهات والآباء، يمضون وغصّةُ اللاخبر تُدفنُ معهم.
اليوم، ٣٠ آب ٢٠١٩ -اليوم العالمي للمفقودين- اليوم، صار عمر قانون المفقودين ٩ أشهر بالتمام والكمال. أيضاً إنها مصادفةٌ لافتة، نتمناها أن تكونَ مقصودةً هذه المرة، فتأتي معها ولادةٌ طبيعيةٌ للهيئةِ الوطنيةِ المستقلّة المولَجة بالكشفِ عن مصير أحبّتنا أحياءً أو أمواتاً.

ربما، ولهذا السبب، تداعى الأهالي لإحياء اليوم العالمي بشكلٍ مغايرٍ هذه السنة. خرجوا عن المألوف، أحسّوا بوجوب مضاعفة جهودهم وتوسيع دائرة التحرك. حملوا القانونَ بيد ورفعوا مطلبَ تطبيقِه باليد الأخرى. لم ينتظروا تاريخ ٣٠ آب المحدّد من قبل الأمم المتحدة، فبدأت الاحتفالات في الـ٢٠ منه في **زحلة**.

هناك، في ساحة المدينة، استعاد الأهالي، بالصوت والصورة، على شاشةٍ عملاقة محطاتٍ من تاريخ نضال طويل خاضوه باللحم الحي، مسلّحين بالحق وبحبِّهم لِلذين سُرقوا من أحضانهم وبيوتهم ولم يعودوا.

في **طرابلس**، تجمّع الأهالي في ساحة النور. زيّنوها بجداريةٍ نقشوا عليها بالألوان والأحرف تاريخ وجعهم ونضالهم وتمسكّهم بحقّهم. انضم إليهم العديدُ من أهل المدينة وممثلي أحزاب، رفعوا معهم رايةَ حقِّ المعرفة.

2

في **صور**، حمل الأهالي كراسي مفقوديهم الفارغةَ من الأجسادِ إلى شاطئِ المدينة. حفروا حقّهم بمعرفة مصير أحبتهم على رمل الشاطئ، حتماً، البحر يستطيع إيصال صوتهم إلى مَن يفتقدون.. حتماً، البحر يستطيع إيصال بريدِهم إلى العالم. ...

بالأمس شيّد الأهالي، على تقاطع كنيسة مار مخايل – غاليري سمعان في **الضاحية الجنوبية**، البيت الرمز، عكسَ حجمَ الإشتياق، أكّد على حقِّ كل مفقود بالعودة إلى دفء بيته وعائلته. هذا الحق مكرّسٌ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان....

اليوم، هنا في العاصمة **بيروت** جئنا نختزل اعتصاماتنا بـ "لازم يخلص الحكي ويبلّش الفعل". **"لازم يخلص الحكي ويبلّش الشغل"**.

بداية نتوجّه إلى "بيّنا"، إلى "بيّ الكل"، ليس بهدف تذكير فخامته بموقفه الثابت والمنحاز لصالح القضية ولصدور القانون الخاص بالمفقودين والمخفيين قسرياً، وبتعهّده لنا بأنه سيبقى وراء الموضوع حتى يصل إلى خاتمته بشكل منصف وعادل بما يحفظ كرامة الضحايا وذويهم ،

نحن نتمسّكُ ، يا فخامة الرئيس، بالسقفِ الفولاذي من الحمايةِ الذي منحتُموه مؤخراً لأعضاء "هيئة حقوق الإنسان والمتضمنةِ لجنة الوقاية من التعذيب" أثناء أدائِهم قسَمَ اليمينِ أمامكم. فنحن ننتظرُ الإيعاز لجميع المعنيين بالانتقال من القول إلى الفعل، **إلى الشغل الفعلي** يا فخامة الرئيس.

ونتوجّه إلى دولة رئيس مجلس الوزراء نسأله: متى ننام على حريرِ جذريةِ الحل؟ فالقانون يا دولة الرئيس صار في مرمى الحكومة، بعد أن أوْدعَ، معالي وزير العدل، رئاسةَ مجلسِ الوزراء، في شهر تموز الماضي، مشروعَ مرسوم تشكيلِ الهيئةِ الوطنية المستقلّةِ عملاً بنص المادة (١٠) من القانون.

وعليه، ولما كنتَ قد أعلنتَ أن الحكومةَ قد استعادتْ نشاطَها بعد انقطاع، وأنها سوف تستأنفُ عملَها وستعقدُ جلساتٍ مكثّفة لتسييرِ شؤون البلد وناسه.

وبما أنه سبق وباركتُم صدور القانون، ولبيتّم دعوتنا إلى "لقاء الانتظار" في نيسان الماضي (ذكرى الحرب). جئتم إلى هنا، إلى خيمتنا، ممثّلين بسعادة النائبة، بهية الحريري، واستمعتم إلى ما أدلى به كلٌ من رؤساءِ الهيئاتِ المرشّحة لعضوية الهيئة الوطنية وبالمعايير التي سيعتمدونها في تسمية مرشّحيهم.

فما المانعُ من إدراجِ مشروعِ مرسوم تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً بنداً أول على جدول أعمال أول جلسة يعقدها مجلس الوزراء ليصار إلى إقراره؟ الكل يعلم، أن هذا الموضوع ليس من المواضيعِ الخلافية، ولن يُحمّل خزينةَ الدولة أعباءً مالية تفوقُ قدرتَها. وهنا نذكّر بوجوب رصد موازنة لهذه الهيئة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٠ حتى تستطيع البدء بعملها.

نحن ننتظرُ دولةَ الرئيس أن يقترنَ القولُ بالفعل. نحن ننتظرُ أن يقترنَ القولُ **بالشغل**. ننتظرُ خروجَ الدخان الأبيض من باب مجلس الوزراء بمرسومِ تعيين أعضاء الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرياً وفقاً للأصول.

نحن انتظرنا طويلاً. تحمّلنا كثيراً. لم نتوقّفْ يوماً عن المطالبة بمعرفةِ مصيرِ أحبةٍ سُرقوا منّا ظلماً وزوراً. نحن لم ولن نتخلى عنهم، لم ولن نساوم على حسابِهم...لم ولن نهدأ قبل أن يأخذَ القانونُ طريقَه إلى التطبيق.

3

وإلى بيتِ قصيدِ قضيتِّنا - تشكيل الهيئة الوطنية - نذكّر بأننا لن نقبلَ بتشكيل هيئة "كيف ما كان". صحيح "إنو بصلتنا محروقة"، لكنننا لن نرضى بـ "حيللا" هيئة. نحن نريد هيئة تشبهنا وتشبه مفقودينا. نريدها أن تكونَ بمستوى القضية، بمستوى عذاباتِنا ونبلِ نضالِنا الذي حميناه من جرثومةِ الإنقسام. نريد هيئةً خارج المحاصصة الطائفية والسياسية. نريد هيئة تشكّل وفق المعايير الدولية وممّن تتوفّر لديهم الكفاءة والخبرة والنزاهة للقيام بهذه المهمة البالغة الحساسية والدقّة والصدقية. نريد هيئةً مؤمنةً بوجوبِ إغلاقِ ملفٍ من أبشعِ مخلّفاتِ الحرب، وفتحِ البابِ أمام مصالحةٍ حقيقيةٍ.

وإلى أصحابِ الفخامةِ، والدولةِ، والمعالي والسعادةِ وجميعِ الفعالياتٍ وجميعِ اللبنانيين واللبنانيات نقول: هيّا إلى العمل كلٌ من موقِعِه. إن الإسراعَ في تشكيل الهيئة الوطنية المستقلة للكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسرياً وفق المعايير المعتمدة دولياً لن يكونَ بمثابةِ هديةٍ إلى الضحايا وذويهم وحسب، بل سيكونُ الدليلَ على استعادةِ الثقةِ بالدولةِ وبمؤسساتِها، وعلى إعادةِ سمعةِ لبنان في ما يتعلّقُ بحقوقِ الإنسان بعد أن ارتجّتْ صورتُه في العالم. نريدُها هيئةً يُقال عنها بعد إتمامِ مهمتها: "بلى، هذا الذي كان ما زال ممكناً في لبنان.. بلى، هذا ما زال ممكناً في لبنان، وبإشراف الدولة اللبنانية". هل صار ممنوعاً تصوّرُ الدولة بدون محاصصة؟ هل صار الحلمُ ممنوعاً أيضاً؟

نحن سنبقى على قدر المسؤولية الموازية لنبل وقدسية قضيتنا. سنواكبُ ونراقبُ عملَ الهيئة. سنكون إيجابيين وفعّالين بعلاقتنا بها، سنكون إيجابيين بالتعامل معها وبتسهيل عملها. نحن سنضع كل إمكانياتنا بتصرف هذه الهيئة، لن نبخلَ ولن نحجُبَ أي معلومة، وندعو من خلالها (الهيئة) الجميعَ، خصوصاً المشكّكين، المتخوّفين والمتردّدين، إلى حذوِ حذونا.

اعطونا هيئةً مطابقةً للمواصفات الإنسانية، وأكرّرُ عن قصد ولا أقول الطائفية او المذهبية، وخذوا وطنا معافى، سيداً، حراً، مستقلاً، تخطّى المحاصصة والتبعية ، وصار يتسّع لجميع أبنائه والمقيمين على أرضه. وليكن الشعار كلُّنا من أجل الوطن. كلُّنا للوطن.